

الحدث

الخلاف الخليجي إلى النقطة الصفر: واشنتن غير جادة في الحل

في قطر حتى يصدر منها تصريح توضح فيه موقفها في شكل علني، وأن تكون تصريحاتها بالعلن متطابقة مع ما تلتزم به». واياً تكن حقيقة ما دار خلال الاتصال الهاتفي بين تميم وابن سلمان، فإن من شبه المؤكد أنه جرى بناءً على طلب من الرئيس الأميركي دونالد ترامب، الذي يظهر أن زيارة أمير الكويت صباح الأحد الجابر الصباح له، وإيلاءه في تصريحاته عقب محادثات البيت الأبيض الأزمة الخليجية أولوية فائقة، وحديثه الجدي عن سيناريوات خطيرة كانت مطروحة للتداول، كلها عوامل أخرجت ترامب ودفعته إلى تلبس لبوس الوسيط، من دون أن تتم ترجمة ذلك عملياً سوى بالطلب من الطرفين أن يتحادثا.

لا مبالاة أميركية تجد فيها روسيا، على ما يبدو، فرصتها الأنسب، لاستغلال الشقاق الخليجي في تعزيز أجنحتها داخل سوريا. هذا ما أثبت به أمس تصريحات وزير الخارجية الروسي، عقب لقائه نظيره السعودي في جدة. صحيح أن لافروف، الذي التقى لاحقاً الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز، أفرد جزءاً من تصريحاته للحديث عن الأزمة الخليجية، مجدداً موقف بلاده في «تفضيل تسوية الاختلافات عن طريق المفاوضات، ومن خلال التعبير المباشر عن المخاوف، والتوصل إلى حلول تأخذ في الاعتبار مخاوف ومصالح جميع الأطراف»، ومؤكداً «(أننا) مهتمون بأن تسفر جميع جهود الوساطة التي تُبذل حالياً عن نتائج، وباستعادة وحدة مجلس التعاون الخليجي»، إلا أن السياق الذي تندرج في إطاره زيارة المسؤول الروسي، بجولتها الأولى والثانية، للمنطقة، والمحطات التي تتضمنها (السعودية وقطر والأردن أهمها)، وكذلك تشديده، من الدوحة ومن الرياض، على مبدأي «خفض التصعيد» و«توحيد المعارضة» قال لافروف أمس إن موسكو والرياض تعتبران إنشاء مناطق آمنة في سوريا خطوة إلى الأمام، تساعد في تعزيز نظام وقف الأعمال العسكرية وحل القضايا الإنسانية، تشي بأن حل الأزمة الخليجية ليس إلا بنداً ثانوياً على أجندة موسكو السياسية.

إزاء ذلك، وفي ظل فشل الوسطاء الإقليميين والدوليين في إحراز أي تقدم على طريق التقريب بين طرفي النزاع، يخلو الجو للتصعيد المتبادل المفتوح على غير احتمال، خصوصاً أن التناقض السياسي والإعلامي على الحلبة الخليجية بلغ، خلال اليومين الماضيين، مستوى مهولاً، إذ وصف وزير خارجية البحرين، خالد بن أحمد آل خليفة، في تغريدة على «تويتر»، أمير قطر بـ«المنافق الذي لا يصدق في وعد له»، وأعقبت ذلك تغريدات لوزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية، أنور قرقاش، دعا فيها الدوحة إلى «الكف عن المناورة بعد أن باعت سيادتها بخساً، وأن تتعامل ظاهراً وباطناً بشفافية، فلا سبيل غير ذلك، وأقصر الطرق الصراحة مع الرياض»، متهماً قطر بمحاولة «دق إسفين الخلاف بين الرياض وأبو ظبي عبر طرحها الإعلامي الساذج»، حاضماً إياها على أن تعلم أن «الأزمة ليست مصنعة، بل نتيجة لدعمها للتطرف والتامر على استقرار جيرانها، هي أزمة سياسية حقيقية علاجها غير إعلامي». (الأخبار)

جميع دول العالم، وهي عدم دعم الإرهاب، وعدم تمويل الإرهاب، وعدم استضافة أشخاص مطلوبين، وعدم نشر الكراهية والتطرف، وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى»، متابعاً أن «على قطر أن تستجيب لهذه الطلبات لنفحة صفحة جديدة». مواقف تستعيد ما ورد في بيان وزارة الخارجية السعودية الذي صدر قبل يومين، تعليقا على التوصيف القطري للاتصال الهاتفي الذي أجراه أمير قطر تميم بن حمد آل ثاني، بولي العهد السعودي محمد بن سلمان، إذ رأى البيان أن ما نشرته وكالة الأنباء القطرية من اتفاق الطرفين على تكليف مبعوثين من كل دولة لـ«بحث الأمور الخلافية بما لا يتعارض مع سيادة الدول»، «استمراراً لتحرير السلطة القطرية للحقائق، ودليل واضح على أن السلطة القطرية لم تستوعب بعد أن السعودية ليس لديها أي استعداد للتسامح مع تحويل السلطة القطرية للاتفاقات والحقائق».

وزير خارجية البحرين: أمير قطر منافق لا يصدق في وعد له

ويظهر أن أكثر ما استغزى الرياض، عقب إعلانها أن تميم «أبدى خلال الاتصال رغبته في الجلوس إلى طاولة الحوار ومناقشة مطالب الدول الأربع، بما يضمن مصالح الجميع»، هو النبذة «الاستعلائية» التي انطوى عليها البيان القطري، والتي أوحى بأن الدوحة لا تستعجل الحل كيفما كان، وكذلك ما حملته من إصرار على مبدأ «سيادة الدول»، في تشيبت بمحددات لا تعترف دول المقاطعة بشرعيتها. ولعل هذه «الإهانة» المتعمدة من قبل قطر هي التي حملت السعودية على قرارها «تعطيل أي حوار أو تواصل مع السلطة

بعدها بدليل الجمعة السبت. لحقائق، أن ثمة باباً قد فتح على حل الأزمة الخليجية التي دخلت شهرها الرابع، عاد الخلاف سريعاً إلى النقطة الصفر. ليتبين أن الاتصال السعودي القطري الأخير لم يكن أكثر من استجابة على مضض، لرغبة أميركية في كسر الجليد. لا تزال هي الأخرى، هشة ودون مستوى التوسط الجاد بين «الأشقاء» المحترين

يبدو أن مسار الأزمة الخليجية سيظل، كما بدايته، حافلاً بالمفاجآت والتطورات الدراماتيكية التي تسبق في سرعتها أي افتراضات حول التداعي المنطقي للأحداث. هذا ما أوحى به تطورات ليل الجمعة - السبت، التي دخل على خطها العنصر الأميركي بقوة، من دون أن يتمكن من فتح كوة حقيقية في جدار النزاع، لمراوحتة، إلى الآن، في دائرة التمنيات والدعم اللفظي للوساطة الكويتية. مراوحة تنبئ، إلى جانب تعنت طرفي الخلاف وحرصهما على عدم الظهور، ولو لساعات، في مظهر المتنازلات والمتراجع، بأن أمام حلحلة الشقاق المستجد عقبات كاداء، وخط سير طويلاً لا يخلو من احتمالات التصعيد.

وزير الخارجية السعودي، عادل الجبير، كان واضحاً أمس في تأكيده «(أننا) لا زلنا في (مسار) اتخاذ الإجراءات في هذا الشأن، وسنستمر على موقفنا إلى أن تستجيب قطر لإرادة المجتمع الدولي في الكف عن دعم الإرهاب والتطرف وتمويله». وأضاف الجبير، في مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره الروسي سيرغي لافروف الذي يزور السعودية، «(أننا) نريد جدية في إيجاد حل لهذه الأزمة يؤدي إلى تطبيق المبادئ التي تدعمها

أكثر ما استغزى الرياض هو النبذة «الاستعلائية» التي انطوى عليها البيان القطري (أ ف ب)



مدة إلى جواب عن سؤال «من صنع النصر؟». واشنتن وأتباعها «يطبخون» الإجابة مسبقاً... ولذلك كان القائد العسكري لحزب الله في دير الزور» قرب الحدود مع العراق يقف ببرته الممؤهة ليقول بلغة الميدان، حزب الله جزء لا يتجزأ من هذا المحور الممتد من طهران إلى العراق فسوريا ولبنان وفلسطين. حزب جزء أساسي من الجبهة الإقليمية التي تخوض معركة اجتثاث الإرهاب من المنطقة، وهو سيكون موجوداً، وبقدر ما تتطلبه حاجة الميدان، في أي ساحة، أياً كانت المسافة التي تفصلها عن حدود لبنان. وبالتأكيد إن تظهير هذا الوجود والدور انطلاقاً من الميدان ينطوي على رسالة سيكون لها وقعها وأثرها المربك على المخططات المضادة التي تسعى إلى سرقة النصر أو توظيفه في سياق خيارات يتم تهيئة الساحة كي تلعب دوراً مكملًا وبديلاً من «داعش». وعلى هذه الخلفية، من المتوقع أن نشهد فصولاً إضافية من هذا الكباش في محطات مقبلة، ليس من الصعوبة استشراف معالم حلقاته.

يتربص به لتوظيف التطورات الميدانية في مسارات مختلفة سيضطره إلى الكشف في مراحل لاحقة عن مقدار أكبر من حقيقة الدور الكبير الذي لعبه في سوريا والعراق ضد الخطر التكفيري والإرهابي. وما سيفرض عليه ذلك، الحرب الاستباقية التي بدأها الحلف الأميركي في المنطقة، قبل استكمال الانتصارات في سوريا والعراق، والتي تهدف إلى تشويه دور المقاومة وطمسها. هذه الحرب قائمة أصلاً في لبنان (تحرير حدوده الشرقية نموذجاً) ويبدو أنها انتقلت إلى العراق. وهي من متطلبات معركة ما بعد «داعش». لكن مشكلة المحور الأميركي هي الحضور القوي لدور محور المقاومة في المعركة ضد التهديد الإرهابي، لدى شعوب المنطقة، وهو ما سيركز أثره القوي على الواقع السياسي الذي سيتمخض عن هذه المقدمات... من هنا كان لا بد من العمل على طمس الوقائع الحاصلة وتشويهها. «أبو مصطفى الدير» صورة من مشهد ضخم يتشكل في المنطقة. هو جزء من معركة ستفقدنا بعد

الهدف الأول من تحركهم نحو الدير، والمتمثل في فك الحصار عن المدينة ومطارها العسكري

إلى العمل في وقت قريب. وجاء التقدم إلى الثردة بعد استعادة حقل التيم النفطي والنقاط المحيطة به، بالتوازي مع فتح الطريق بين أحياء المدينة الغربية والمطار عبر منطقة المقابر، وتوسيع أمانها بالسيطرة على سريتي جنيد والحرس الجمهوري ومنطقة المعامل وشركة الكهرباء، وهو ما سمح بوصول أولى قوافل المساعدات إلى الأهالي في الأحياء الشرقية التي كانت محاصرة، وفي قرية الجفرة. وعلى الضفة الشمالية للنهر، تحركت قوات سوريا الديمقراطية من محيط منطقة حقل المالحة في ريف دير الزور الشمالي، نحو الجنوب، لتصل أمس إلى المنطقة الصناعية التي تبعد نحو 12 كيلومتراً عن مدينة دير الزور. ويمكن ردّ التقدم السريع للقوات على هذا المحور، إلى خلوها من التجمعات السكنية والتضاريس التي يستطیع «داعش» استخدامها لتعزيز دفاعاته. وبوجود تغطية من طائرات «التحالف» للتحرك، استطاعت «قسد» السيطرة على مساحة تقدر بنحو 250 كيلومتراً مربعاً، وفق أرقام رسمية أعلنتها «التحالف». في موازاة ذلك، لم تشهد جبهة وادي نهر الخابور أي تحرك مماثل من قبل «قسد»، وهو ما يعكس الأولويات الحالية لتلك العملية التي يديرها «التحالف» وعينه على قوات الجيش السوري التي وصلت إلى الدير. فالمحور الذي اختاره «التحالف» للتحرك (بين حقل المالحة والمدينة الصناعية) يوفّر له مكاسب تكتيكية

مهمة. فهو يقطع الطريق أمام احتمال انسحاب «داعش» من ريف دير الزور الغربي وريف الرقة الجنوبي في محيط معدان نحو الضفة الشرقية (الشمالية) لنهر الفرات، في حال كثف الجيش السوري ضغطه على تلك الجبهات بعد إتمامه فك الحصار عن المدينة والمطار. كذلك، فإن السيطرة على المدينة الصناعية تخيخ التحكم بعقدة طريقية مهمة، تربط دير الزور بمنطقة الجزيرة من جهة، وبالطريق الرئيسي الممتد جنوباً على الضفة الشمالية للفرات. ويعد التقدم على هذا الطريق جنوباً مهمة أسهل بكثير من التقدم على الضفة الجنوبية، بسبب الفرق الكبير في حجم وكثافة التجمعات السكنية بين الضفتين، إذ إن جميع المدن والنواحي في محيط وادي النهر تقع على الضفة الجنوبية، وسوف يفوّت إحكام «قسد» السيطرة على الضفة الشمالية المقابل لمدينة دير الزور، الفرصة أمام الجيش لعبور النهر ومحاولة التقدم جنوباً لحصار معقل «داعش» هناك. كما أنه سيفتح المجال أمام تدخل طائرات «التحالف» ضد الجيش وحلفائه، في أي تحرك مستقبلي عبر النهر، بحجة حماية الشركاء على الأرض، في تكرار لسيناريو ريف الرقة الجنوبي في محيط الرصافة. وهو ما يتفق مع ما أكده مراراً عدد من قياديي «قسد»، نقلاً عن مسؤولي «التحالف»، عن تعهد الأخير بمنع قوات الجيش السوري من عبور الفرات. (الأخبار)